

وأصحاب رؤوس الأموال.

٢- المحافظة على المعابد والأضرحة اليهودية وإحياء زيارتها، وقد زار (موسى الشرعي) رئيس الجالية اليهودية لليمنيين المقيمين بالولايات المتحدة صنعاء عام ١٩٩٩، وكان جدول زيارته مركزاً على بناء وتأهيل المعابد والكنائس اليهودية، وأبدى اهتماماً خاصاً بضريح الحاخام اليهودي (شالوم الشبزي) الذي عاش قرب مدينة تعز في القرن السابع، وعرض ترميم الضريح وإعلانه معلماً يهودياً، وقد كان اليهود اليمنيون قبل هجرتهم للكيان الصهيوني يحرصون على زيارة مرقده ويرفعونه إلى درجة القديسين.

٣- تفقد أحوال من بقي من أبناء الطائفة اليهودية تحت مظلة الحفاظ على حقوقهم في إطار الاهتمام العالمي بحقوق الإنسان وخاصة حقوق الأقليات، وتشير تقارير الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان والتي تقدم للكونجرس الأمريكي في العادة عن (قيود اجتماعية) بصورة تقليدية تواجه يهود اليمن المتبقين في مساكنهم وأعمالهم.

وحذرت منظمات يهودية مثل منظمة (ستمار) - ومقرها في نيويورك وتدعو إلى معاداة نشوء الدولة العبرية - يهود اليمن من مساعي رجل الأعمال اليهودي - من أصل يمني - اسمه (سماح أو تسميح القاضي) الهادفة إلى ترحيلهم إلى (إسرائيل) ومطالبتهم بالبقاء في اليمن، منوهة بضرورة (حماية الطائفة اليهودية في هذا البلد) على حد تعبيرها، وتتلقى بقية يهود اليمن المتمسكة بإقامتها في الوطن الأم دعماً مادياً ومعنوياً من حركتي (ستمار) و(ناطوري كارتا) للبقاء والتشبث في بلدهم (اليمن)، وقد

كانت الحركتان قد وصفتا (تسميح القاضي) بأنه (ذنب من أذئاب الصهيونية) فيما وصفته الدولة العبرية بأنه (بطل قومي مخلص لوطنه (إسرائيل)... بعد أن نجح في ترحيل ٣٨٣ يهودياً من اليمن إلى (إسرائيل) عام ١٩٩٣ حسب قوائم وزارة الهجرة والاستيعاب الإسرائيلية. وقد حاول بعد حرب صيف عام ١٩٩٤ في اليمن إقناع ما تبقى من يهود اليمن بمغادرة البلاد بدعوى خطورة الأوضاع السياسية والأمنية على حياتهم وأملاكهم.. إلا أنه لم يتمكن من ذلك لأسباب قد يكون منها الصراع بين المنظمات اليهودية الداعمة للهجرة إلى (إسرائيل) وتلك المعادية للدولة العبرية، أو لترك «مسمار جحا» في اليمن.

في الإطار العام يمكن القول إن سعي الكيان الصهيوني في التطبيع مع اليمن لا يشذ عن الرغبة الصهيونية بإحداث مثل ذلك مع كل الدول العربية، لكن التركيز على هذه المساحة الجغرافية قد يعود لما يزعمه الصهاينة من أن أمنهم الإقليمي يرتبط بمياه البحر الأحمر وتأمين ما يطمحون إليه من امتداد لوجستي يكمل صورة المشروع الصهيوني التوسعي، وقد كشف البروفيسور (جاكوب أبادي) في مقالة له عن اليمن نشرته له مجلة (دراسات العالم الثالث) قبل ثلاث سنوات أن (إسرائيل) تعتبر الجمهورية اليمنية (البوابة الخلفية) لها حيث توليها أهمية كبرى في استراتيجيتها، كونها تحتل موقعاً هاماً على البحر الأحمر وتسيطر على مضيق باب المندب؛ المنفذ الوحيد (لإسرائيل) على المحيط الهندي والشرق الأدنى. ■

الحكومتان الأردنية والإسرائيلية توقعان اتفاقاً تجارياً جديداً

أولمرت: الاتفاق يتيح للصادرات الإسرائيلية الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي

وخطا الجانبان (الأردني والإسرائيلي) خطوات أخرى لتعزيز العلاقات، وذلك على هامش فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي المنبثق عن دافوس الذي عقد في عمان، حيث وقّع إيهود أولمرت نائب رئيس الحكومة الإسرائيلية ووزير الصناعة والتجارة والعمل، مع الدكتور محمد الحلبيقة نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة والتجارة الأردني اتفاقاً يقضي بتوسيع العلاقات التجارية بين البلدين إلى جانب الاتفاقية الخاصة بتفاهات المنتدى الاقتصادي. وقد نشرت وسائل الإعلام تفاصيل قليلة من بنود الاتفاق الجديد. فقالت مصادر أردنية إن الاتفاقية تتيح استكمال التفاوض مع الاتحاد الأوروبي في إطار ثلاثي يسمح لصادرات المناطق الصناعية المؤهلة بالوصول للاتحاد الأوروبي معفاة من الرسوم الجمركية، على غرار الاتفاقية مع الولايات المتحدة. وقال الدكتور الحلبيقة إن هذه الاتفاقية تخدم المصلحة الاقتصادية الأردنية بعيداً عن الظروف السياسية. ولا تشكل أية تنازلات من الجانب الأردني تجاه الموقف الثابت من القضية الفلسطينية على حد تعبيره.

من جانبه أكد إيهود أولمرت أن هذه الاتفاقية ستعزز العلاقات التجارية مع الأردن وستوسع المبادلات التجارية بين البلدين وتتيح للصادرات الإسرائيلية الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، واصفاً هذه الاتفاقية بأنها «تشكل تحولاً جوهرياً في طبيعة العلاقات بين البلدين».

وكان الوفد الإسرائيلي المشارك في فعاليات ولقاءات المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) قد ضمّ بالإضافة لأولمرت شمعون بيريز رئيس حزب العمل وسلفان شالوم وزير الخارجية ويوسف باريتسكي وزير البنية التحتية إضافة إلى إبراهيم بورغ رئيس الكنيست السابق.

مع أن قرارات القمة العربية في القاهرة عام ٢٠٠٠ قد ربطت العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول العربية والكيان الصهيوني بممارسات قوات الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن واقع الحال يشير إلى غير ذلك بالنسبة للعلاقات الأردنية - الإسرائيلية.

ففيما يتعلق بالعلاقات التجارية، ارتفع حجم الصادرات من المناطق الصناعية الإسرائيلية - الأردنية المشتركة إلى الولايات المتحدة من مبلغ ١٣ مليون دولار عام ١٩٩٩ إلى ٤٤ مليون دولار عام ٢٠٠٢. كما أن حجم التجارة بين البلدين بلغ ١١٧ مليون دولار عام ٢٠٠٢ مقارنة بمبلغ ٧٦ مليون دولار عام ٢٠٠٠، ومبلغ ٤١ مليون دولار عام ١٩٩٩. كما وصل حجم التجارة بين البلدين بين كانون الثاني/يناير وأب/أغسطس ٢٠٠٣ إلى ٨١.٦ مليون دولار، بارتفاع ٥٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام ٢٠٠٢.

ولذلك لم يكن الأمر مفاجئاً حين دشنت الحكومتان الأردنية والإسرائيلية في وادي عربة في شهر آذار/مارس الماضي المركز الأكاديمي المشترك الذي أقيم على مساحة ٦٠٠ دونم، نصف هذه المساحة اقتطعها الأردن من أراضيه، والنصف الثاني قدّمها الكيان الصهيوني من الأراضي الفلسطينية التي يحتلها ليكون هذا الصرح أول تجمع من نوعه يقع مناصفة على الحدود بين البلدين.

وهذا المشروع الذي جاء ثمرة جهود مضيئة بذلتها مجموعة من رجال الأعمال الصهاينة على مدى أعوام، يستهدف إنشاء معهدين أحدهما للأبحاث البيولوجية والآخر للأبحاث التكنولوجية. وقد وقّع ممثلون عن الحكومتين ومؤسسة (مد الجسور) الأمريكية الإسرائيلية وجامعتي ستانفورد وكورنيل الأمريكيتين على وثيقة بدء تنفيذ المشروع بحضور رسمي رفيع المستوى من الجانبين.

